فكّ الصِّيغ في العربية
دراسة صرفية تحليلة لنماذج من المصاديق التي خرجت على سَمْت العربية في إجراءي التصغير والتكسير

أ.م.د.حسام عدنان رحيم الياسري

كلية الآداب/ جامعة القادسية

الخلاصة :

يسعى هذا البحث الى قراءة مفهوم (فكّ الصِّيغ) في العربية ، ذلك المفهوم الذي أطلقه عالم العربية وفقيهها ابن جِني (ت٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص مشيرًا به الى ما يخرج على كلام العرب وأبنيتها الصرفية من المصاديق التي تعالج في أثناء تحولاتها الصرفية من بنية الى بنية ، وتحديدًا في بنيتي التصغير والتكسير ؛ إذ تمُرّ البنى الصرفية في مرحلة من مراحل نقلها الى تينك الصيغتين بإجراء يغير من صورتها الصرفية ، وبخاصة في دائرة التغير الذي يصيب المصوتات الصرفية التي تقع فارقًا في ضبط بنية المفردة بحركاتها وسكناتها ، بحيث تتغير بعض حركاتها أو تتبادل فيما بينها تبادلًا موقعيًا ،فتتقدم الفتحة مثلًا على السكون بعدما كانت السكون هي المقدمة مثلًا . ويكون هذا التغير في الأشكال الصرفية تبعًا للحذف الذي أصاب البنية التي تكون في غالب أحوالها الصرفية مزيدة بحرف أو حرفين ، سواء أكانت هذه البنى صحيحة أم معتلة ، وسواء أكانت مزيدة بحرف أم حرفين أم مجردة .فإنً تمام الإجراء بعد الحذف سيؤدي في الغالب الى نشوء صورة للبنية غير معروفة في لغة العرب ، وأقصد بذلك صورتها الصرفية بوصفها صيغة ، مما يدفع باتجاه إعادة تشكيل صورتها بتغيير حركاتها أو ضبط تشكيلها الحركي لتكون مقبولة في بنيتها وفاقاً لسَمْت أبنية العربية ، أو بنقلها الى أقرب المُثُل إليها ، ومن ثّمَّ ينعقد عليها التصغير أو التكسير .ومما تجدر الاشارة إليه أنّ غالب الأبنية الصرفية تخرج في هذه الفكرة عن صيغ العربية ، وقليل منها مما لايخرج .

أقول : لقد وقفت عند هذه الإشكالية في الدرس الصرفي واصفًا لموقف الدرس الصرفي التراثي ومراجعًا للمقولات ومحللًا للمصاديق التي أوردتها المدونة الصرفية ومقاربًا ومفارقًا بين هذه المقولات القارّة في أغلبها وغير القارة مما يحتاج الى تبصّر وتدقيق أو نقد في بعض المعالجات ، ومن قبل ذلك عالجت فكرة البحث وإشكاليته ومنطقة وقوعه ضمن الأبواب الصرفية وحدوده . وقد خلصتُ من بعد الى الوقوف على جملة من النتائج التي خرجتُ بها من هذه القراءة في قسمها الأول

؛إذ تتسع دائرة هذا البحث لتقف عند جمهرة من المصاديق التي اجتزأتُها ولم أذكرها ههنا برغم أنّي قد قمت بدراستها وإتمام معالجتها ،بيد أنّي ارتأيتُ أن أجعلها في القسم الثاني المتمّم لهذا البحث ؛ طلبًا للاختصار فإنّها تضم مادة واسعة تتجاوز الحدود المقررة في النشر العلمي .

والحمد لله أولًا وآخرًا

إشكاليات البحث ومفاهيمه

عقد ابن جني (تـــ ٣٩٢هـــ) بابا في كتاب الخصائص يتحدث فيه على (فك الصيغ) في لغة العرب ، لبّه عن التغاير الذي يصيب الأبنية الصرفية عند التصرف بها بطرائق منها حذف أحد حروفها إما ضرورة أو إيثارا على حد قوله[١]. ومن طبيعة العربية أنّها إذا حذفت من الكلمة شيئا فإنّها تعوّض عنه ،بلحاظ أنّ الحذف يُحدث خللًا في البنية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنّ الكلمة بهذا الحذف ستخرج من دائرة مناسبتها وتوافقها مع قوانين العربية الى دائرة تبعدها عن أمثلة اللغة العربية ومصاديقها الصرفية ،ولهذا تعمد العربية الى تغيير البنية بالحروف أو الحركات ؛ لتجعلها مناسبة لِسَمْت العربية صرفيا . مع ملحظ حسن طريف مفاده أن العربية لا تمجّ اللفظ بعد الحذف منه ولا تعافه ، لخروجه عن قوانينها الصرفية ، وإنما تتصرف به تغييرا أو تعديلا ، ليناسب أمثلة الكلام .

وقد عدّ ابن جني ذلك موضعا ((من العربية لطيف، ومغفول عنه وغير مأبوه له. وفيه من لطف المأخذ وحسن الصنعة ما أذكره، لتعجب منه، وتأنق له))[٢].

أقول : إن هذا الوجه من التصرف بالصيغ وتطويعها ،إذا صح القول، يمثل سمة تنفرد بها العربية حسبما يفهم من كلام ابن جني ،لذلك عقد له بابا في الخصائص ،كما يبدو ، بيد أنه يثير إشكالية من خلال العنوان الذي وسمه به ، وهو (فكّ الصِّيغ) ؛إذ ينصرف هذا التعبير في المدونة الصرفية العربية الى ما يتعلق بـــ(فكّ الادغام) في المصاديق التي يدغم فيها المثلان ، من قبيل (يملّ) ،و(يُمْلل) ،و(يحلل)، و(تمنن) وأخواتها ؛إذ يطلق الصرفيون على فك اللام في (يملّ) في صورتها الثانية إذا عرض لها مؤثر صرفي أو نحوي (فك الادغام) ،وهو عندهم ذو مصاديق كثيرة منها ما هو لازم الادغام ومنها ما هو واجب فكه ، ولعل في مقولة الرضي الاستراباذي الآتية ما يدل على ذلك ؛ إذ يقول : ((واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف، نحو رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدْنَ وغيرها، فإن بني تميم وافقوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثاني، وزعم الخليل وغيره أن أناساً من بني بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَّن ويَرُدَّنَ ورُدَّنَ في المضارع والماضي والأمر، وكذا رَدَّتُ، نظراً إلى عروض اتصال الضمائر، فيحركون الثاني بالفتح للساكنين)) [٣].

على أن ابن جني كان حاذقا في صرف مبدأ الاشكال في العنوان الذي عقده لهذا الضرب من التصرف في الصيغ الصرفية بأن جعله في (الصيغ) ؛ لئلا ينعقد في الذهن التقارب بين (فك الادغام) و(فك الصيغ) مع الفارق الكبير بين العنوانين ، فالأول لا يراد به تغير حال الصيغة الصرفية من صورة الى أخرى بعيدة عن صورتها الأولى بالحرف أو الحركة حذفا أو زيادة ، على حين أن مراد ابن جني من الثاني التغاير الذي يصيب الكلمة بالحذف في أحد حروفها .

المفهوم

من خلال الأفكار المتقدمة انبغى علينا تحديد المفهوم الذي يراد من (فك الصيغ) في العربية ، لأجل تحديد ما يدخل فيه من مصاديق وما يخرج عنه .ومن ملاحظة ما تتبعه ابن جني من أمثلة في هذا الباب ومعالجاته التي أجراها عليها ، أمكن وضع مفهوم للمصطلح المتقدم ، وذلك بأن نقول إن (فكّ الصِّيغ) :

هو التغير الذي يصيب الصيغ الصرفية من خلال حذف أحد حروفها إما ضرورة أو إيثارا ،وذلك في حال طرأت عليه أحوال التحقير (التصغير) ، أو التكسير ، فينقص من الصيغة أحد حروفها ؛ بسبب من ذلك ،سواء أكان الحرف المحذوف أصلا أم زائدا ،ويدخل في ذلك تغير الصيغة من خلال زيادة أحد حروفها ،فذلك كله يؤدي الى إخراج الصيغة عن سَمْت الأبنية الصرفية المعروفة في العربية ومُثلها، فتتم معالجة ذلك من خلال نقل الصيغة الى أقرب المُثُل في كلام العرب وصيغهم ؛ليقرب المأخذ ويقل التعسّف .

ومن خلال ما سبق أعلاه يظهر لنا أن المراد بـــ(فك الصيغ) هو إعادة صورة الصيغ الصرفية وتفكيكها ، إما بطرح المزيد منها في إحدى صورها التي هي عليها ،أو بإرجاعها الى ما كانت عليه قبل الزيادة ،وصوغها على منوال آخر صحيحا كان هذا المنوال أم غير صحيح .

الإجراء والمعالجة

أقول : إن المصاديق الصرفية التي أوردها ابن جني التي وقع فيها الحذف المُخْرِج لها عن دائرة الصيغ العربية قد أوقعه ابن جني في المجالات الآتية :

أولا : باب التحقير (التصغير) ، وباب جمع التكسير .

وفي هذان البابان غالبا ما يجري على البنية الكثير من التغيرات التي بها ينقص حرف من حروفها ،بل كثيرا ما تنحذف فيها زوائد الكلمة ، وقد ذكر الصرفيون ذلك ونصوا عليه بقولتهم المشهورة على الزوائد التي تقع في الصيغ ،وهي على تقدير الانفصال والانفكاك والحذف منها : ((فإن الزوائد وإن أطالت الكلمة، فعلى كل حال هي زوائد، والتقدير فيها الانفصال والانفكاك من

الكلمة، وقد يحذف كثير منها في التحقير والتكسير، ولا سيما تحقير الترخيم)) [٤].علاوة على أن هذين الإجراءين يتم من خلالهما معرفة أصل الحرف المحذوف ، وبهما يمكن ردّ الصيغة الى صورتها الأولى ؛ ليعرف ما جرى عليها وما طرأ[٥] .

وتعزيزا لذلك نلحظ أن النحويين ،ومنهم سيبويه (ت١٨٠هـ) الذي كان يشير الى ذلك في أثناء كلامه على تحقير ماكان على أربعة أحرف ،فلحقته ألفا التأنيث، أو لحقته ألف ونون ،إذ يتم التحقير بالحذف في أمثال ذلك [٦].

ثم إنهم كثيرا ما يجمعون بين التحقير والتكسير في بيان مزية الصيغ الصرفية وأصل تأليفها ، وكان سيبويه يرد الكثير من أحكام التحقير الى أحكام التكسير ويحملها عليها ،وقد بدا ذلك عنده في حمله تحقير (سُرَيْحِين) و(ضُبَيْعِين)[٧]. ومما يزاد على ذلك إشارة النحويين في كلامهم على الجمع المانع من الصرف ؛ إذ يذكرون أن صيغتي (مَفَاعِل و مَفَاعِيْل) منعتا من الصرف ويشبههما في ذلك التحقير ، في أن كليهما ثالثهما حرف لين زائد ما بعده مكسور.

يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) : ((وأمّا الجمع المانع من الصرف، فهو كلُّ جمع يكون ثالثُه ألفًا وبعدها حرفان أو ثلاثةُ أحرف أوْسَطُها ساكنٌ، كـ "دَوَابَّ"، و"مَخَادَّ"، و"مَساجِدَ"، و"مَنابِرَ"، و"دَنانِيرَ"، و"مَفَاتِيحَ"... فهذا الجمع، وما كان مثله ممّا فيه شَبَهٌ بالتصغير؛ ووجهُ الشبه بينهما أنّ ثالثَه حرفٌ لين زائدٌ، وبعد الثالث مكسورٌ، كما أنّه في التصغير كذلك، فـ "دَراهِمُ" في الجمع كـ "دُرَيْهِم"، و"دَنَانِيرُ" كـ "دُنَيْنِيرٍ"، ليس بينهما فرقٌ إلا ضَمُّ أوّل الاسم المصغّر، وفتحُ أوّلِ هذا الجمع ...))[٨].

ثانيا: فك الصيغ من البناء المزيد .ويتقسم فك الصيغ في هذا القسم على قسمين :

أ- طرح الزيادة ،ثم يُرتجل البناء منه مجرّدا منها مع لحاظ أن يكون الارتجال على منوال بناء آخر يراد محاكاته أو مقاربته ، فتُفكّ الزيادة من المزيد ولا يبالى بأيّ صورة صار بعد ذلك ؛ ((لأنه إنما غرضك البناء من هذه المادة مرتبة من تقديم حروفها وتأخيرها على هذا الوضع، أَ فَعْلا كانت أم فُعْلا أم فِعْلا أم غير ذلك ؛ لأنه على أيهما بقي ،فالبناء منه)) [٩].

ب-وينعقد الإجراء في هذا الضّرب من فكّ الصّيغ بالزيادة دون النقص ،وذلك أن البنية الصرفية التي يراد فك صيغتها في هذه الطائفة يزاد عليه حرف عند عرض الإجراء الصرفي بالتكسير أو التحقير، أو بياء الاضافة الى ما كان معتلا بالياء مثل (عَدِيٌ) .

ت-ومنها ما يكون فك صيغته بالحذف والزيادة بالتضعيف نحو (أَكِلَّة) .

وتتنّوع المصاديق التي ترد في باب (فكّ الصِّيغ) في القسمين الأول والثاني بنوعيه ،في عدد حروفها و من حيث صحتها واعتلالها كما سيجئ في تتبع المعالجات ووصفها .

المصاديق والإجراء والمعالجة

القسم الأول : ما كان الحذف فيه مخرجًا له من أوزان العرب.

ويتفرّع هذا القسم بحسب الأمثلة الدّالة عليه على ضربين أيضا ،وذلك بلحاظ عدد حروف البنية ، وصحتها أو اعتلالها . فجلّ أمثلته خماسية صحيحة سوى واحد منها هو خماسي معتل ،وهو (حَبَنْطى).

- (مُنْطَلِق):

وهو أوّل المصاديق الخماسية الصحيحة[١٠] في إجراء فك الصيغ ،فـ(مُنْطَلِق) على (مُنْفَعِل) في حالتي التحقير والتكسير . فالإجراء في حالتي التصغير والتكسير يكون بحذف نونه ،فيبقى (مُطَلِق) على مثال (مُفَعِل).وهذا الوزن غير موجود في كلام العرب [١١]؛لذا يقتضي تمام الإجراء تطويعه ومعالجته ؛ليكون مناسبا لأمثلتهم .وتتخذ العرب سبيلا الى ذلك بنقله الى أقرب المُثُل منه ؛ليقرب المأخذ ويقل التعسف [١٢].وتكون طريقة نقل البناء في (مُنْطَلِق) الذي يراد تصغيره أو تكسيره بوساطة التصرف بحركة الطاء ، وهي مصوت الفتحة ؛إذ يعمد الى إسكانها ؛ليكون أقرب الى صورته بعد حذف النون (مُطَلِق)، فتصير البنية (مُطْلِق)، ومن ثَمَّ يُصار الى تصغيره أو تكسيره .فأما في التصغير ، فيصير (مُطَيْلِق)على (مُفَيْعِل).على حين يصير في التكسير (مَطَالِق)بزنة (مَفَاعِل).

ومن ملاحظة الإجراء الذي عمدت اليه العرب في معالجة البنية بعد الحذف نلحظ أنّهم مالوا الى تعويض البنية بعد الحذف من خلال التصرّف في حركاتها ، وإسكان ما كان متحركا منها قبل الحذف ،وهذا الوجه من التحكّم في البنية مما يطلق عليه ابن جني (فك الصيغ) يمثل طريقة في رد الصيغ الى كلامهم بعدما خرجت عنه بالحذف ،مع ملاحظة أن الحرف المحذوف لم يكن أصلا في البنية ،بل هو زائد فيها . ولتحقيق ما قلناه نشير الى الآتي :

١- أن (مُنْطَلِق) بصيغته هذه هو اسم فاعل أصله ثلاثي مزيد بحرفين ،هما (الميم ، والنون). فالقانون الصرفي لتصغير هذا النمط من الأسماء يكون بحذف إحدى الزيادتين من كل اسم ثلاثي ذي زيادتين [١٣]. فأما إيثارهم حذف النون منه دون الميم ؛ فيرجع الى كونها أقل فائدة من الميم [١٤]. ومدار الفائدة في هذه المقولة راجع الى الدلالة ؛ فالميم أدل على أن الصيغة يراد بها اسم الفاعل ؛لأنها تلزم اسم الفاعل المصوغ من الثلاثي الذي هو ذو الزيادتين،فهي أقعد وأولى بالإبقاء[١٥].ويعلل

الصرفيون لزوم(الميم) صيغة (مُنْطَلِق) وأخواتها ؛بكونها ((موضّحة للمسمّى، والزيادة الأخرى توضح ما يعرض له من انفعال أو مفاعلة أو تفعيل أو افتعال أو نحوها، فيقال: مُطَيْلِق ،بحذف النون))[١٦].ونظير ذلك إيثارهم حذف (التاء) من (مُغْتَلِم) عند التصغير ،فيصير (مُغَيْلِم). وكذلك الألف في (مُضارِب) ،والدال في (مُقَدّم)، والدال أقلهما فائدة، فيقال في تصغيرها: (مُضَيْرِب ومُقَيْدِم)[١٧].

٢- أن ابن جني في معالجته لـــ(مُنْطَلِق) في باب التحقير لم يشر الى هذا الملحظ ، وإنما اكتفى بذكر نظائرها التي تخضع الى المعالجة نفسها ،وذلك من باب المقاربة والموازنة بين المصاديق إثباتا وإقرارا للقاعدة الصرفية القارة . ومن هذه المصاديق بناء (مُكْرِم) الذي لا حذف يعرض فيه ، والذي يصغر على (مُكَيْرِم)، ويكسّر على (مَكَارِم).يقول ابن جني معلقا على ثبات التوصيف الصرفي والاجراء المذكور آنفا : ((فهذا باب قد استقر ووضح؛ فلتغن به عن إطالة القول بإعادة مثله))[١٨].

٣- أما الأمثلة التي يتم تصغيرها بعد الحذف غير المخرج لها عن سمت الأبنية الصرفية المعروفة بعد فك صيغته في العربية ، فيتم إقراره والاعتزام عليه في التحقير والتكسير دونما تغيير عند اللغويين والصرفيين . ومثال ذلك تحقير بناء (حَارِث) ، اسم فاعل على الترخيم ،وذلك أن الاسم إذا دخلته العلمية يعامل في التحقير معاملة المنادى المرخم ،فلا تدخله ياء العوض التي تكون عوضا عما يحذف منه في الترخيم ،وتدخله قبل التسمية به .وعلى هذا تكون معالجة (حارث) إذا كان غير علم أو غير مسمى به مصغرا على (حُوَيْرِث) . وفي ذلك يقول الفراء (ت٢٠٨ه) فيما نقله عنه ابن يعيش : ((إنّ العرب إنّما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام، كما كان الترخيم في النداء كذلك))[١٩] ، فعلى هذا لو صغّرنا "حارثًا"، أو"أسودَ" عَلَمَيْن، لقلنا: "حُرَيْثٌ"، و"سُوَيْدٌ" في الترخيم، ولو صغّرناهما قبل النقل والتسمية، لم نقل: إلا حُوَيْرِثٌ، و أُسَيِّدُ[٢٠].

٤- .فأمّا إذا سُمي به ، فإن سبيل تصغيره مرخما أن يكون على (حُرَيْث) .وصورته بفك الصيغة قبل التصغير مع حذف الفه (حَرِث) على (فَعِل) ، وهذه صيغة معروفة في العربية ،ومن نظائرها (نَمِر) و(سَبِط) و(حَذِر) [٢١].

- جَحَنْفَل :

وهو الخماسي المزيد بالنون .و يصف الصرفيون هذا الضرب من الأبنية بأنّه مزيد بالنون الساكنة الثالثة .يقول سيبويه : ((واعلم أنّ النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف، كانت النون زائدة. وذلك نحو: جَحَنْفَل، وشَرَنْبَث ...))[٢٢].ويتخذ الصرفيون تقعيدا لتصغير هذا اللفظ وإخوته من زوائد بنات الأربعة بأن يحذفوا الزائد منه ،وهي النون في التحقير أو التكسير ؛ لأنها لم تكن لتثبت لو كسرت للجميع على حد قول سيبويه [٢٣] .فيبقى اللفظ بعد هذا الإجراء (جَحَفَل) ،بعد حذف النون المزيدة الساكنة ، وهذه الصورة غير معروفة في لسان العرب ،فليس

عندهم وزن (فَعَلَل)؛ لذلك يعمد اللغويون الى معالجة ذلك بإسكان عين البنية المتقدمة ،فيصير (جَحْفَل). وقد وصف ابن جني هذا الإجراء بأن جعل إسكان العين أمرًا لا بد منه [٢٤]. ومن ثَمَّ يكون التصغير بعد ذلك ؛ لتصح عندهم صورة البنية ويسوغ تحقيرها حسب الشرائط المقررة ؛ إذ تصير بوزن (فُعَيْعِل) (جُحَيْفِل). وجوّز سيبويه تحقيرها على (فُعَيْعِيل)، لتصير (جُحَيْفِيل) [٢٥] .وأما تكسيرها فيكون بوزن (فَعَائِل)(جَحَافِل). وقد نصّ المبرد على أنّ (جحنفل) ليس فيها الا (جحافل) [٢٦].وهو يشير بذلك فيما أرى الى أن حكمها في التكسير والتحقير هو حذف النون الساكنة المزيدة منها .

أقول : وقد أباح ابن جني عدم تغيير الصيغة المتقدمة بحذف النون منها قبل التحقير والتكسير ، محتجًا ببناء (عَرَنْتُن)[٢٧]الذي تحذف نونه مع ورود الكلام بإثباتها على حد سيبويه الذي يقول ((وقالوا: عرتنٌ، وإنما حذفوا نون عرنتنٍ، كما حذفوا ألف علابطٍ. وكلتاهما يتكلم بها))[٢٨] .وابن جني بقولته هذه يشير الى بناء (فَعَنْلُل)، مضموم اللام من أبنية الأسماء الذي يجعله سيبويه قليلا في الأسماء مما هو مزيد بالنون ؛إذ يقول في وصفه : ((وتلحق ثالثة فيكون الحرف على مثال فَعَنْلُلٍ في الاسم ،وهو قليل، قالوا: عَرَنْتُنٌ[٢٩]،وقَرَنْفُلٌ[٣٠]. وقد بينا ما لحقته ثالثة فيما مضى بتمثيل بنائه))[٣١].والصرفيون يقطعون بزيادة النون في (قَرَنفُل)؛ بلحاظ أن هذا البناء مما تكثر زيادة النون فيه كما تكثر فيه زيادة حرفي العلة (الياء والواو والألف) ، ومنهم من يتخذ الى هذه الزياد سبيلا بذكر أن (قَرَنفُل) لا يخلو من أن يكون إما على زنة (فَعَنْلُل" أو "فَعَلَّلٍ)،والصرفيون يقطعون بعدم وجود بناء

(فَعَلَّل)في كلام العرب [٣٢].لذلك ثبت عندهم كونها على (فَعَنْلُل) المزيد بالنون ، وإن فُرِض عدم المثال على هذا البناء إلا أنّه فرع وهم لا يستنكرون في الفروع من الأبنية أن تجئ مخالفة للأبنية الأصول . وفي السياق المتقدم يقول أبو القاسم الثمانيني (ت ٤٤٢ه) : ((فأمّا "قَرَنْفُلٌ" فالنُّون فيه زائدةٌ، ووزنه "فَعَنْلُلٌ"، فإن شئت قطعت على زيادة النّون لكونها ثالثة ساكنة، وهذا موضع تكثر فيه زيادة النّون، كما تكثر فيه زيادة الياء، والواو، والألف كـ"سَمَيْدَعٍ" و"فَدَوْكَسٍ" و"عُذافِرٍ" و"جُوالِقٍ" وإن شئت قلت لا يخلو "قَرَنْفُلٌ" من أن يكون على وزن "فَعَنْلُل" أو "فَعَلَّلٍ"، و"فَعَلَّلٌ" ليس في الكلام، لأنه ليس مثل "سَفَرْجُلٍ"، فإذا عدم النظير قطع على أنه "فَعَنْلُلٌ" فعلم بهذا زيادة النون، فإن قيل: وليس في الكلام مثال "فَعَنْلُلٍ". قيل له: إذا ثبت أن النون زائدة ثبت أنه فرع، ولا يستنكر في الفرع أن يجيء على مخالفة بناء الأصول))[٣٣].

- سَفَرْجَل

وهو من الأبنية الخماسية التي ذُكِرت في باب فك الصيغ والتي يكون تكسيرها وتحقيرها مخرج لها من سمت أبنية العربية بعد حذف الزائد منها ، وهو اللام .وينص الصرفيون على أن هذا الضرب من الأبنية مستكره تكسيرها أو تصغيرها ،فـ'ن صُغِّرت على ضعف منها ،فالأوْلى حذف خامسها .يقول ركن الدين الاستراباذي (ت ٧١٥ه) : ((وإن كان خماسيا كان تصغيره مستكرها ضعيفا؛ فإذا صُغِّرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فالأَوْلَى حَذْفُ الْخَامِسِ منه؛ لأنه لا يزال في سهولة حتى يرتدع بالخامس فيحذف الذي ارتدع عنه وهو الخامس، نحو: "سُفَيْرِج" في سَفَرْجَل، و"جُحَيْمِر" في جَحْمَرِش)) [٣٤].

فهذا البناء مزيد باللام ولا بد عند تصغيره من حذفها [٣٥] ،فيصير بعد بحركاته الأصول (سَفَرَج) وهذه صورة ليست في أمثلة العرب ؛ لذا ينقل الى أقرب ما يجاوره من المصاديق ، وهو (جَعْفَر)،ويكون ذلك بإسكان عينه ،فيصبح (سَفْرَج)، ومن ثَمَّ يتم تصغيره على (سُفَيْرِج).أقول : ويشير ابن جني الى لحاظ إسكان العين من (سَفَرْجَل) بعد حذف اللام منها للتصغير أو التكسير ، وتعويض الفعلية والمصدرية فيها بعد الإسكان مشيرًا الى أن ذوات الخمسة وإن لم يكن فيها فعل ،فكأن دخول التصغير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية . يقول : ((وكأن ذوات الخمسة، وإن لم يكن فيها فعل، فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها، ألا ترى أنك تقول في تحقير سَفَرْجَل: "سُفَيْرِج" وفي تكسيره "سَفَارِج"، فجرى هذان مجرى قولك: "سَفْرَجَ يُسَفْرِجُ سَفْرَجَةً، فهو مُسَفْرِج" وإن كان هذا لا يقال، فإنه لو اشتُق منه فعل لكانت هذه طريقته))[٣٦]. ويعلل ابن جني حذف اللام في (سَفَرْجَل) وأخواتها من الأبنية المزيدة بحرف عند التصغير بطول حروفها وكثرتها ؛ إذ يقول : ((وإنما قلت: الزوائد في آخر ذوات الخمسة عندي؛ لأنها قد طالت وأفرط طولها فلا ينتهى إلى آخرها إلا وقد مُلَّتْ. ألا ترى أنهم يقولون في تحقير "سفرجل وتكسيره : سُفَيْرِج وسَفَارِج" ،فيقفون دون الخامس لتراخيه وبعده، فلما كان الأمر كذلك لم يزيدوها طولا من آخرها))[٣٧].وهذا التعليل الصرفي للحذف والتصرف في بنية (سَفَرْجَل)وأخواته من بنات الخمسة لم يمنعهم من أن يقولوا في تحقيرها (سُفَيْرِجل)[٣٨]. والدرس الصرفي يجيز أيضا التعويض عن الحرف المحذوف في (سَفَرْجَل) وأضربه عند التكسير التعويض عن المحذوف بالياء ؛فيقال (سَفَارِيْج)وكذلك في التصغير بأن يقال (سُفَيْرِيْج)[٣٩].

- حَبَنْطَى[٤٠]

وهو من الخماسي المزيد المعتل باللام الذي أورده ابن جني في مصاديق فك الصيغ التي يحصل فيها التغير عند تصغيرها أو تكسيرها.وهو مزيد بالنون والألف [٤١].وزيادتهما فيه لالحاقه ببناء سَفَرْجَل [٤٢]. والحرفان المزيدان في هذا البناء لا مَزِيَّةَ لأحدهما على الآخر عند الصرفيين . فالنون قد اطّردت زيادتُها إذا وقعت ثالثةً ساكنةً ؛ وأمّا الألف؛ فلا تكون مع ثلاثة أحرف أصولٍ فصاعدًا إلا زائدةً، وسُمع فيها التنوين، فلا تكون للتأنيث، وكان الإلحاق معنًى مقصودًا، فحُملت عليه[٤٣]. وقد عالج ابن جني هذا البناء عند تكسيره أو تصغيره بحذف النون منه أولًا وبحذف الألف منه ثانيًا . وفي كلتا الحالتين تصير صورة اللفظ خارجة على كلام العرب .أو على حد قول ابن جني معلقا على ما يجري في (حَبَنْطَى) في حالة حذف ألفها بعد أن يصبح (حَبَنْط): ((وهذا مثال غير معروف))[٤٤] .ويمكن إيضاح الإجراءين على النحو الآتي :

١- بحذف النون المزيدة .

إذ تصبح صورته (حَبَطَى) بوزن (فَعَلَى) بتتابع مصوت الفتحة على حروفه الثلاثة مُشكِّلةا مصداقًا لما لا بناء له في كلام العرب بعد فك صيغته ؛ لذا يُعمد الى إسكان (الباء) منه ليكون كـــ(أَرْطَى)،وهو أقرب المُثُل إليه ، مع بقائه مزيدًا بالألف التي للإلحاق [٤٥].و من بعد يتم تصغيره على (حُبَيْط) بزنة (فُعَيْل) ويكسّر على (حَبَاطٍ) بزنة (فَعَال).

٢- بحذف الألف المزيدة .

وهو الإجراء الثاني الذي يقترحه الصرفيون في معالجة بنية (حَبَنْطَى)؛إذ يعمدون الى حذف لامها ، وهو الف العلة ،فيقع في أيديهم اللفظ بصورة (حَبَنْط) بزنة (فَعَنْل)، وهي صيغة غير معروفة في كلام العرب [٤٦].لذلك يعمدون الى إسكان الباء ، وفتح النون المزيدة ، وحركات هذه البنية هي عكس حركاتها الأصلية التي كانت عليها قبل حذف الألف ؛فكأن ما أجروه هو إبدال بين حركة النون المزيدة والباء التي من أصل الكلمة .فصارت الصيغة بوزن (فَعْنَل) بإسكان العين ، وهي صورة مقبولة عندهم ؛فهو بناء موجود في كلامهم ، وإنْ لم يأت اسمًا ،فإنّه قد أتى فعلًا [٤٧]. فهو من أبنية الأفعال المُنْشَعِبة من الثلاثي الملحق بـــ(فَعْلَلَ) نحو (شَمْلَلَ ، وحَوْقَلَ ، وقَلْنَسَ) [٤٨]. ومن ثَمَّ تتم عملية تصغيره بعد هذا الحذف ونقل الحركات بين النون والباء على (حُبَيْنِط) بزنة (فُعَيْعِل) ، ويكسّر على (حَبَانِط) على (فَعَالِل)

أقول : والملاحظ على الإجراءين اللذين وقعا على بنية (حَبَنْطَى) أن الصورة التي تمّ فيها حذف الألف وإجراء التصغير والتكسير اختلفت فيهما أوزان التصغير والتكسير عمّا هي عليه عند حذف النون من البنية ؛ فاللفظ في إجراء حذف النون يُصَغّر بزنة (فُعَيْل) على حين أنه يصغّر على (فُعَيْعِل). أما بنيته عند التكسير ، فصارت صورتها بزنة (فَعَال) و (فَعَالِل) على الترتيب . وهذا اللحاظ يفسّر لنا كثرة الأبنية الصرفية للفظ الواحد وتعددها سواء أكان ذلك في حال تصغيرها ولا سيما في حال الجمع الذي تكثر فيه الصيغ الصرفية التي يجمع عليها البناء الواحد أحيانا . والملاحظ على هذا الضّرب من الأبنية المزيدة بحرفين أن معالجتها لدى الصرفيين تتم بترك الخيار للمتكلم في حذف أي واحد من حرفيها المزيدين عند تصغيرها أو جمعها .ولهذا عقد سيبويه بابا عنوانه ((باب تحقير ماكان في الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذف أيَّهما شئت))[٤٩]. والمفهوم من قولة سيبويه هذه التي جعلها عنوان باب من أبواب الكتاب أن الخيار متاح في حذف أي الحرفين المزيد من الثلاثي الذي يصير بهما خماسيا . على أني وجدت من الصرفيين والنحويين من يستحِبّ حذف الألف لتطرفها في الكلمة.فهذا ابن يعيش يقول (ت٦٤٣ه) في تحليله إجراء التصغير بحذف المزيد من (حبنطى) : ((وحذفُ الألف أحبُّ إليّ لتطرُّفها))[٥٠].ويبدو لي أنّ العلة في استحبابه لذلك لم تقتصر على تطرّف الألف في البنية ، وإنما تحتمل معها نَفَس التخلّص من حرف العلة ، بقرينة أن الصرفيين لمّا عالجوا تصغير (حَبَنْطَى) بحذف النون كسروا الطاء التي قبل الألف المزيدة ، ومن ثَمَّ قلبوا الالف ياءً تبعًا لذلك وأعَلُّوها إعلال (قَاضٍ)[٥١].وهذا كله غرضه التخلص من حرف العلة .وها هو الراجح عندي ، فإني أجد أن الأَوْلَى بالحذف هو الف العلة ، فهو المقدم في التخلص منه في لسان العرب ، لثقله عندهم ، مقارنة بالنون ، وأحتج لذلك بأن حذفه مرجوح مع جواز حذف النون ورجاحته عند أعلام العربية .وقد قدّم ركن الدين الاستراباذي حذف الألف في البنية المتقدمة على حذف النون في إجراء التصغير لها ، ويُفهم من ذلك أنّ حذفها أكثر تَقدُمة مع جواز حذف النون [٥٢]. في حين لم يقطع سيبويه بحكم أولاهما بالحذف وترك الخيار للمتكلم فـ((كلاهما بمنزلة ماهو من نفس الحرف، فليس واحدةٌ الحذف ألزم لها منه للأخرى))[٥٣].أمّا الرضي الاستراباذي (ت٦٨٨ه) ،فقد ردّ القول الذي يرى أنّ الأوْلَى تقديم حذف الألف على النون ،ذاهبًا الى أنه مجرد قول لا غير . يقول شارحًا تنازع الزيادتين في المصاديق من أمثلة (حَبَنْطَى): ((وإن كانت الزيادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداهما على الأخرى ، فأنت مخير في حذف أيتهما شئت ... ولو قيل إنّ حذف الواو لتطرفها أَوْلَى لم يبعد . قيل: وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في حَبنَطى، إذ هما للإلحاق وليس أحدهما أفضل، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرّفه أَوْلَى مع جواز حذف الأول، لكان قولاً))[٥٤].

أقول : ونظير (حَبَنْطَى) في اجتماع الزيادتين وإيثار أيِّ واحد منها بالحذف : النون والواو في (قَلَنْسُوة)،والنون والألف في (عَفَرْنًى) ، فالخيار في حذف إحدى الزيادتين منهما متروك للمتكلم في حال التصغير أو التكسير .

- عُوَارِض و دُوَاسِر[٥٥]

وهما بناءان على زنة (فُوَاعِل) من أبنية الرباعي المزيد بالألف . أو على حدّ وصف سيبويه هما من باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة من غير الفعل [٥٦].وقد أورده أيضًا في ((باب ما لحقته الزوائد متن بنات الثلاثة من غير الفعل))[٥٧].وقد عدّ سيبويه (عوارض) من الأسماء ، وجعل (دُوَاسِر) من الصفات [٥٨]. ويقرر النحويون من المشتغلين بالصرف أنّ الزيادة في هذا الضرب من الأبنية تقع بعد الفاء حشوًا في ما كان جمعًا والاسم والصفة في ذلك سواء [٥٩].والفها ههنا ليست للإلحاق ؛ لأنّ الف الإلحاق لا تقع حشوًا وإنّما تقع طرفًا لا غير [٦٠]. وقد أقرّ ذلك سيبويه في كلامه على زيادة الألف التي تلحق ثالثة في الاسم والصفة بقوله : ((وأما الألف فتلحق ثالثة ، فيكون الحرف على مثال فُعَالِل في الاسم والصفة. فالاسم: بُرَائِل، والجُخَادِب، وعُتَائِد. والصفة: الفُرَافِص، والعُذَافِر. وما لحقه من الثلاثة نحو دُوَاسِرٍ)) [٦١].

وقد عالج ابن جني هذا النمط من الأبنية بقصد تصغيرها أو تكسيرها ، بلحاظ أنها من المصاديق التي يجري عليها حكم حذف الزائد ، فتصير من الأبنية الخارجة على كلام العرب بعد الحذف بيد أنّ هذين البناءين لا يتم الإجراء المعتاد عليها ، أعني تغيير حركاتهما أو إسكان إحداهما بعدما كان متحركًا ، لحاظًا لأصل الصيغة التي تضم الألف ، وهي (فُوَاعِل) ، فالألف فيها في تقدير الثبات لا الحذف عند اللغويين ، وابن جني في طليعتهم .فعند حذف الألف الزائدة تصبح صورة البنية بحركاتها على النحو الاتي (عُوَرِض) و(دُوَسِر) بزنة (فُوَعِل).وبالرغم من عدم ورود هذه الصيغة في كلام العرب [٦٢]،لكنهم عدوها مما لا يغير ؛ تبعًا للألف التي عُدّت عندهم في تقدير الثبات ؛ بدليل توالي حركات البنية قبل الحذف [٦٣].فهذه قرينة على مقولتهم الثابتة التي أطلقها سيبويه في أنه لا يتوالى في كلامهم أربع متحركات . ونص قولته المتقدمة ذكرها في أثناء حديثه على ((تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل))[٦٤]؛ إذ يشير الى أنّ تتابع الحركات في بناء (فُعَلِل) غير المزيد يدل على أنّ هناك حرفًا محذوفًا من مثال (فُعَالِل)؛ ((لأنّه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات؛ وذلك : عُلَبِطٌ ،إنّما حُذفت الألف من عُلَابِط . والدليل على ذلك أنّه ليس شئ من هذا المثال إلا ومثال فُعَالِل جائز فيه ...))[٦٥]. ومما يدعم به الصرفيون حجتهم في أنّ حذف الألف من (دُوَاسِر) وأختها يُبقيها في تقدير الثبات والبقاء ؛بقرينة تتابع حركات البنية وبقائها على حالها قبل الحذف بنية (عُلَبِط)

ونظائرها مثل (هُدَبِد) و(عُكَمِس). يقول ابن جني : ((فأما قولهم: "عُلَبِط، وعُكَمِس، وهُدَبِد، وخُزَخِز، وجَنَدِل، وذَلَذِل، وزلزل، وعَرَتُن" فهذه كلها محذوفات، وأصلها: "عُلابِط، وعُكامِس، وهُدابِد، وخزاخز، وجَنادِل، وذَلاذِل، وزَلازِل، وعَرَنْتُن" ولكن الألف والنون حُذفتا تخفيفا، ودل على أنه قد حذف منها شيء، أنّهم قد نطقوا بها تامة نحو: "عُلَابِط وعُكَامِس وجَنَادِل". قال الراجز:[٦٦]
مَا رَاعَنِي إلّا جَنَاحٌ هَابِطًا ... عَلى البُيُوتِ قَوّطه العُلابِطَا))[٦٧].

وبعد ، فإن تحقير (عُوَارِض) يكون على وفق هذا الاشتغال على(فُعَيْعِل)، فيصير (عُوَيْرِض) و(دُوَيْسِر) ،وجمعها على(فُوَاعِل)(عُوَارِض) و(دُوَاسِر).

- عَنْتَرِيْس

وهو من الأبنية الرباعية المزيدة بالنون التي أوردها سيبويه في باب((مايحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة ؛لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع))[٦٨].ويذكر الصرفيون أنّه من الأبنية الملحقة ببناء (فَعْلَلِيْل) ، ونظيره في ذلك عندهم (قَفْشَلِيْل)، وهو –أي عَنْتَرِيْس– مزيد بالنون ؛لأنّه مشتقٌ عندهم من "العَتْرَسَةِ" [٦٩].وقد نقل سيبويه عن الخليل (ت١٧٠ه) أن النون في (عَنْتَرِيْس) زائدة مستدلا على ذلك بالاشتقاق والمعنى قائلًا : ((وإذا حقرت عَنْتَرِيسٌ قلت: عُتَيْرِيْسٌ. وزعم الخليل: أنّ النون زائدة، لأن العَنْتَرِيْس الشّديد، والعَتْرَسة: الأخذ بالشدّة، فاستدلّ بالمعنى))[٧٠].قلت : وقد جرى على ذلك الصرفيون في أنهم أقروا زيادة النون في البنية المتقدمة وأجروا الحذف فيها عند تحقيرها [٧١].فأما الاجراء نحو ذلك ، فيذكر ابن جني أنّ حذف النون يمهد الى خروج البنية عن سمت كلام العرب ، إذ تبقى صورتها (عَتَرِيْس) ، وهو بناء ليس في كلامهم ؛إذ ليس فيه شئ على (فَعَلِيْل)[٧٢]، فيُعدل به الى أقرب المُثُل المعدودة من كلام العرب وأبنيتهم ، وهو (فِعْلِيْل) بكسر الفاء وإسكان العين (عِتْرِيْس)، ومن ثَمّ يصار الى تحقيره على (فُعَيْعِيْل)(عُتَيْرِيس)، ويجمع على (فَعَالِيْل)(عَتَارِيْس).وهذا الجمع قياسي عند الصرفيين [٧٣].

- خَنْفَقِيْق[٧٤]

وهو من الأبنية الثلاثية المزيدة . وقد ذكره سيبويه في باب ((ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل))[٧٥].يريد به ما جاء على غير بناء الفعل من الأسماء والصفات، وجعل (خَنْفَقِيْق) فيه من الصفات القليلة الورود بزنة (فَنْعَلِيْل). يقول سيبويه : ((ويكون علة (فَنْعَلِيْل) ، وهو قليل ، قالوا : خَنْفَقِيْق ،وهو صفة وخَنْشَلِيْل))[٧٦]. ونلمس اتفاقا بين الصرفيين على كون البناء المتقدم مزيدًا بالنون والتكرير ؛ سوى ابن جني الذي لم يقطع بكونه مزيدًا بالنون والتكرير،وإنّما جزم أنّه مزيد بالتكرير ، وذلك في موضعين من خصائصه ؛ الأول لمّا فرّق بين بناء (عَنْتَرِيْس) الذي

يعدّ من أبنية الرباعي، و(خَنْفَقِيْق) المعدود من الثلاثي [٧٧]. يقول : ((وليس عَنْتَرِيْس كخَنْفَقِيْق ؛لأنه رباعي ، فلابد من حذف نونه ، وخنفقيق ثلاثي ، فإحدى قافيه زائدة ، فلذلك حذفت الثانية))[٧٨].إذ يُفهم من قولته هذه عدم النّص على زيادة النون في (خَنْفَقِيْق) .وأما الموضع الثاني ، فقد ذكره لدى مناقشته حذف الحرف المزيد من البنية المتقدمة ، متحدثً على أيِّ الحرفين أولى بالحذف في (خنفقيق) أهي القاف الأولى أم الثانية في حالة الجمع من دون أن يعرض لزيادة النون ؛ إذ يقول : ((فالخَنَافِق جمع خَنْفَقِيْق وهي الداهية، ولن تخلو القاف المحذوفة أن تكون الأولى أو الثانية، فيبعد أن تكون الأولى؛ لأنه لو حذفها لصار التقدير به في الواحد إلى "خَنْفِيْق"، ولو وصل إلى ذاك لوقعت الياء رابعة فيما عِدّته خمسة، وهذا موضع يثبت فيه حرف اللين، بل يجتلب إليه تعويضًا أو إشباعًا. فكان يجب على هذا خَنَافِيْق. فلمَّا لم يكن كذلك علمت أنه إنما حذف القاف الثانية ، فبقي "خَنْفَقِي"، فلما وقعت الياء خامسة حذفت فبقي "خَنْفَق" ، فقيل في تكسيره خَنَافِق. فإن قلت: ما أنكرت أن يكون حذف القاف الأولى ،فبقي "خَنْفِيْق"، وكان قياس تكسيره خَنَافِيْق، غير أنّه اضطر إلى حذف الياء كضرورته إلى حذفها في قوله قيل: الظاهر غير هذا، وإنما العمل على الظاهر لا على المحتمل. فإذا صحَّ أنه إنما حذف الثانية علمت أنها هي الزائدة دون الأولى))[٧٩]

الخاتمة والنتائج

وبعد ،فله الحمد في الأولى والآخرة أنْ نقدّم هذه المقولة في خدمة العربية لغة القرآن الكريم ، وفي المستوى المورفولوجي منها ، وهو مجال الاشتغال في البنية الصرفية وإجراءاتها وتحولاتها .وأدرج أهمّ ما وصلتُ إليه فيما يأتي :

- ثَمّ تداخل مفهومي اصطلاحي في المركب الإضافي (فكّ الصِّيغ) ترتكز مرجعيته على لحاظ الارتباط بـــفكرة (فكّ الادغام) في المدونة الصرفية ، مع الفارق بينهما ،و لهذا كان الأجدر التفرقة بين المفهومين بدقة مع وضع حدود فاصلة لكل منهما ، وهو مما لم يلتفت إليه ابن جني ، وذلك راجع فيما أحسب الى اختلاف المصاديق بين فك الصيغ وفك الادغام .
- أمكن وضع تعريف مانع جامع لمصطلح (فكّ الصّيغ)بأنّه : التغير الذي يصيب الصيغ الصرفية من خلال حذف أحد حروفها إما ضرورة أو إيثارا ،وذلك في حال طرأت عليه أحوال التحقير (التصغير) ، أو التكسير ، فينقص من الصيغة أحد حروفها ؛ بسبب من ذلك ،سواء أكان الحرف المحذوف أصلا أم زائدا ،ويدخل في ذلك تغير الصيغة من خلال زيادة أحد حروفها ،فذلك كله يؤدي الى إخراج الصيغة عن سَمْت الأبنية الصرفية المعروفة في العربية ومُثلها، فتتم معالجة

ذلك من خلال نقل الصيغة الى أقرب المُثُل في كلام العرب وصيغهم ؛ليقرب المأخذ ويقل التعسّف .

- إنّ فكرة (فكّ الصّيغ) تقوم على بابين من أبواب الصرفية ،وهما بابا التصغير والتكسير ؛ فبهما تعرف أصول البنية وصورتها قبل الزيادة .
- إنّ أصل (فكّ الصّيغ) تقوم على تأصيل البنية العربية والحفاظ عليها من الدخيل وغير الأصيل من الأبنية التي لا تنسجم مع سمت العربية وقوانينها .
- كان جلّ المصاديق التي جرى تحليلها من التي أوقعها ابن جِني في هذا الباب هي من الأبنية المزيدة بحرف ، ومن ثّمّ المزيدة بحرفين ، وكان أغلبها من الصحيح ، سوى واحد منها كان معتل الآخر بالألف .
- يمكن من خلال (فكّ الصّيغ) وإجراءات مراحل تحوّل البنية أن نفسّر تعدد أبنية الجمع للفظ الواحد في العربية ، وكذلك تعدد أبنية التصغير وجواز مجئ اللفظ مصغرًا على صيغة مع كون القياس فيه أن يصغّر على بناء غيره .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- تاج العروس من جواهر القاموس تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)،تحقيق: مجموعة من المحققين،د.ط،الناشر: دار الهداية،د.ت.
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)،حققه محمد علي النجار ،ط/٢،عالم الكتب بيروت،١٤٢١هـ/٢٠١٠م.
- شرح التصريف الملوكي شرح التصريف ،لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)،تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي،ط/١،مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب ،لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب(ت ١٠٩٣ت)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن ،و محمد الزفزاف ،ومحمد محيى الدين عبد الحميد ،د.ط، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- شرح شافية ابن الحاجب،لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)،تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ،د.ط، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية،د.ت.
- شرح المفصل ،تأليف يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،ط/١،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العر بية ،لإسماعيل بن حماد الجوهري(٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،ط/٤،

الناشر: دار العلم للملايين – بيروت،١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

- الكتاب (كتاب سيبويه)،لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)،تحقيق ودراسة :عبد السلام محمد هارون ،ط/٢،مكتبة الخانجي بالقاهرة –دار الرفاعي بالرياض ،١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- المفتاح في الصرف المفتاح في الصرف ،لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)،حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد،ط/١ ،كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ،١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- المقتضب ،لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي،المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)،تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة،د.ط، الناشر: عالم الكتب. – بيروت،د.ت.
- المنصف شرح كتاب التصريف ،للمازني (ت٢٢٤هـ)، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)،ط/١،الناشر: دار إحياء التراث القديم ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

الهوامش :

١ ينظر : الخصائص : ٧٠٦.

٢ نفسه .

٣ شرح شافية ابن الحاجب : ٢٤٦/٢.

٤ المنصف ،لابن جني : ٥٠/١ .

٥ ينظر : شرح المفصل : ٤٠١/٣.وفيه عقد ابن يعيش فصلا في ((ردّ الاسم المحذوف منه شيء إلي أصله في التصغير ...)).

٦ ينظر : كتاب سيبويه : ٤٢٣/٣.

٧ نفسه،وينظر : الخصائص : ١٠٢/١.وفيه : ((وسألت مرة أبا علي – رحمه الله – عن رد سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحمله إياها عليها، ألا تراه قال. تقول: سريحين لقولك: سراحين، ولا تقول: عثيمين، لأنك لا تقول: عثامين، ونحو ذلك. فقال: إنما حمل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد. فاعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه، والمحقر هو المكبر، والتحقير فيه جار مجرى الصفة، فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد)).

٨ شرح المفصل : ١٧٨/١.

٩ الخصائص : ٧١٠.

١٠ وصف الصيغة هذه بكونها خماسية يلاحظ فيه عدد حروفها الأصول وغير الأصول .وإلا فـ(مُنْطَلِق) هو من الثلاثي المزيد بحرفين.

١١ نفسه:٧٠٧.

١٢ الخصائص :٧٠٧.

١٣ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، لركن الدين الاستراباذي : ٣٥٠/١.

١٤ نفسه .

١٥شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :.٣٥٠/١.

١٦ نفسه .

١٧ نفسه .

١٨ الخصائص :٧٠٧.

١٩ شرح المفصل : ٤٣٢/٣.

٢٠ ينظر :نفسه :٤٣١/٣.

٢١ نفسه .

٢٢ الكتاب :٣٢٢/٤.وينظر :المنصف : ١٣٦/١.

٢٣ ينظر: الكتاب :٤٤٥/٣.

٢٤ ينظر: الخصائص : ٧٠٧.

٢٥ ينظر: الكتاب : ٤٤٥/٣.

٢٦ ينظر : المقتضب : ٢٤٣/٢.

٢٧ ينظر : الخصائص :٧٠٧.

٢٨ الكتاب :٢٨٩/٤.

٢٩ العَرَنْتَن شَجَرٌ خشِنٌ يُشْبه العَوْسَج إلاَّ أنَّه أضْخَم، وَهُوَ أَثِيثُ الفَرْعِ وليسَ لَهُ سُوقٌ طِوالٌ يُدَقُّ ثمَّ يُطْبَخُ و (يُدْبَغُ بِهِ) فيجيءُ أَدِيمه أَحْمر.

وأَدِيمٌ مُعَرْتَنٌ: مَدْبوغٌ بِهِ.تاج العروس (عرتن):٣٩٥/٣٥.

٣٠ القَرَنْفُلُ، ....، وَهُوَ بِفَتْح القافِ والرَّاءِ وسكونِ النُّونِ وضَمِّ الفاءِ، ...ثمَرَةُ شَجَرَةٍ بسُفالَةِ الهِندِ ببلادِ جاوَةَ بالقربِ من بلادِ الصِّينِ... أَمّا القُرُنْفُلُ فأَشجارٌ عادِيَّةٌ ضَخْمَةٌ، ...ولعلَّ ذلكَ الَّذِي يُسمِّيه الأَطِبّاءُ قِرْفَةَ القَرَنْفُلِ، ... وَهُوَ أَفضَلُ الأَفاوِيْهِ الحارَّةِ وأَذْكاها)) تاج العروس (قرفل) : ٢٤٦/٣٠.

٣١ الكتاب :٢٩٧/٤.

٣٢ ينظر : المنصف : ١٣٥/١ ، وشرح التصريف الملوكي، لأبي القاسم للثمانيني : ٢٣٠/١.

٣٣ شرح التصريف :٢٣٠/١.

٣٤ شرح شافية ابن الحاجب ، لركن الدين الاسترابذي : ٣٢٨/١.

٣٥ ينظر : الخصائص : ٧٠٧.

٣٦ المنصف : ٣٣/١.

٣٧ نفسه:٥٢/١.

٣٨ شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٣٢٨/١.
٣٩ ينظر : الكتاب : ٤١٧/٣.
٤٠ الحَبَنْطَى القَصيرُ الغَليظ. تاج العروس (حبط):١٩٤/١٩.
٤١ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٣٥١/١.
٤٢ ينظر : المنصف :٤٩/١،و شرح المفصل : ٤٢٢/٣.
٤٣ ينظر : شرح المفصل : ٤٢٢/٣.
٤٤ الخصائص : ٧٠٧.
٤٥ ينظر: الخصائص : ٧٠٧.
٤٦ نفسه .
٤٧ نفسه :٧٠٨.
٤٨ ينظر : المفتاح في الصرف : ٤٦/١،وشرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢٣٣/١.
٤٩ الكتاب :٣ /٤٣٦.
٥٠ شرح المفصل : ٤٢٢/٣.
٥١ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٣٥١/١.
٥٢ نفسه .
٥٣ الكتاب : ٤٣٦/٣.
٥٤ شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٥٥/١.
٥٥ عُوَارِض اسم جَبَلٌ أَسْوَدُ فِي أَعْلَى دِيَارِ طَيِّئٍ وناحِيَةِ دَارِ فَزَارَةَ.ينظر : تاج العروس(عرض) : ٤٠٩/١٨.وأمّا الدُّوَاسِرُ، كعُلاَبِطٍ: الشَّدِيدُ الضَّخْم... والدُّوَاسِرِيِّ العَظِيمةُ من النوق.... الدَّوْسَرِيُّ: القَوِيُّ من الإِبِل.وَقيل: الدُّوَاسِرُ: المَاضي الشَّدِيدُ.ينظر : تاج العروس (دوسر) :٢٩٢/١١.
٥٦ ينظر : الكتاب : ٢٩٤/٤.
٥٧ نفسه : ٢٤٥/٤.
٥٨ نفسه :٢٥٤/٤.
٥٩ ينظر : شرح المفصل : ١٧٦/٤.
٦٠ ينظر : الخصائص : ٢٣٨/١.
٦١ الكتاب : ٢٩٤/٤.
٦٢ ينظر : الخصائص : ٧٠٨.
٦٣ نفسه .
٦٤ الكتاب : ٢٨٨/٤.
٦٥ نفسه :٢٨٩/٤.
٦٦ قائله مجهول ،وهو في المنصف :١/ ٢٧ ، وتهذيب اللغة ، للأزهري (هبط): ٩٨/٢،والصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، للجوهري (هبط): ٢٩٢/٤.

٦٧ المنصف : ٢٧/١.

٦٨ الكتاب : ٤٤٥/٣.

٦٩ ينظر : شرح التصريف :٢٥١/١.

٧٠ نفسه .

٧١ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٦٢/١.

٧٢ ينظر : الخصائص : ٧٠٩.

٧٣ ينظر : شرح التصريف :٢٥١/١.

٧٤ الخَنْفَقِيْق الداهية .الصحاح (خفق) : ١٥٦/٥.

٧٥ الكتاب : ٢٤٥/٤.

٧٦ نفسه .

٧٧ ينظر : الخصائص: ٧٠٩.

٧٨ نفسه .

٧٩ الخصائص: ٦٤/٢.